طيران الجزيرة تصدر تقرير أدائها التشغيلي لشهر أغسطس 2014

أصدرت شركة «طيران الجزيرة» اليوم تقرير أدائها التشغيلي لشهر اغسطس 2014 الذي أظهر أن عدد المسافرين على متن الشركة ارتفع بنسبة 26% مقارنة بشهر اغسطس من العام الماضي، وأن عدد المسافرين ارتفع على 12 خطا من الخطوط التي خدمتها الشركة خلال الشهر.

تصدر «طيران الجزيرة» تقريراً شهرياً عن أدائها التشغيلي، وتقريراً آخراً في نهاية العام عن أدائها السنوي. وتعتمد تقارير الشركة على الإحصاءات الشهرية والسنوية لحركة المسافرين في مطار الكويت الدولي الصادرة عن الإدارة العامة للطيران المدني الكويتي.

وبين التقرير أن الشركة شهدت زيادة بنسبة 19% في عدد المسافرين على الخطوط التي تخدم اسطنبول وبيروت وعمّان، وجاءت هذه الزيادة بدعم من موسم السفر خلال فترة الصيف، والطلب العالي على السفر إلى هذه المدن، وأيضا تغيير المطار الذي تخدمه «طيران الجزيرة» في اسطنبول إلى المطار الرئيسي وهو مطار اتاتورك، بواقع خمس رحلات في الأسبوع، وبمواقيت مناسبة للسياح.

طيران الجزيرة

واستحوذت «طيران الجزيرة» على حصة تشغيلية بلغت 8% على خط الكويت-اسطنبول، وعلى حصة تشغيلية بلغت 37% على خط الكويت-بيروت، وعلى حصة تشغيلية بلغت 35% على خط الكويت-عمّان.

وجاء في التقرير أن شهر اغسطس شهد طلبا عاليا من المسافرين من الكويت بعد شهر رمضان الفضيل، إذ شهدت الشركة أيضا زيادة في عدد المسافرين على الخطوط التي تخدم دول الخليج، بزيادة بنسبة 29% مقارنة بشهر أغسطس 2013.

واستحوذت «طيران الجزيرة» على حصة تشغيلية بلغت 14% على الخط الذي يخدم دبي، وعلى حصة تشغيلية بلغت 10% على الخط الذي يخدم البحرين، وعلى حصة تشغيلية بلغت 22% على الخط الذي يخدم جدّة، وعلى حصة تشغيلية بلغت 12% على الخط الذي يخدم الرياض.

كما شهدت الشركة زيادة في عدد المسافرين على جميع الخطوط التي خدمت بها مصر خلال شهر أغسطس بفضل موسم السفر في فترة الصيف، حيث كانت الزيادة على هذه الخطوط بنسبة 36% على رغم من إغلاق مطار أسيوط الدولي لعمليات الصيانة والتجديد.

واستحوذت الشركة على أكبر حصة تشغيلية على خط الكويت-الأقصر بلغت 64%، وعلى حصة تشغيلية بلغت 35% على خط الكويت-القاهرة بزيادة بنسبة 9% عن أغسطس 2013، وعلى حصة تشغيلية بلغت 19% على خط الكويت-الاسكندرية، وعلى حصة تشغيلية بلغت 46% على خط الكويت-سوهاج، وعلى حصة تشغيلية بلغت 55% على خط الكويت-شرم الشيخ.

هواوي تطلق «مركز تميز المدن الذكية»

فيما تواصل مدن الشرق الأوسط جهودها الجادة لتطوير مزيد من أوجه البنى التحتية للخدمات الذكية، أطلقت شركة «هواوي»، الرائدة عالميا في توفير حلول تقنية المعلومات والاتصالات، «مركز تميز المدن الذكية» المتخصص الذي يستهدف توفير سبل الدعم اللازمة للجهات العامة والخاصة ومشغلي الاتصالات على طريق تحويل مبادرات المدن الذكية إلى حقيقة ملموسة بحسب متطلبات كل سوق من أسواق المنطقة.

وفي إطار جهودها لاستعراض رؤيتها للمدن الذكية من أجل بناء عالم أكثر تواصلا، استهل مركز تميز المدن الذكية الذي أطلقته «هواوي» أعماله بنشر تقرير ونتائج بحث دراسة موسعة حول تمكين بناء المدن الذكية من خلال شبكات الاتصالات ذات النطاق العريض أجرتها «هواوي» بالشراكة مع مؤسسة «آي دي سي» للأبحاث والدراسات.. ويبين التقرير أبرز ملامح شبكات الاتصالات المتنقلة ذات النطاق العريض التي تؤهلها لتكون أهم مقومات استدامة المدن الذكية في المستقبل، وأثرها على الاقتصاد والبيئة ونوعية حياة المواطنين.

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه الاتصالات على مستوى التشغيل المتزامن لكافة الخدمات العامة وأثر شبكات الاتصالات السريعة في تحقيق كفاءة المدن الذكية، يؤكد التقرير بأن تطور الشبكات المتنقلة ذات النطاق العريض تعتبر ركيزة أساسية لتلك المبادرات، فيما يبرز مكانة دبي كمثال يحتذى به لمبادرات المدن الذكية التي تتمتع بمستويات أعلى من الجاهزية لتحقيق طموحاتها في هذا المجال، مقارنة مع بعض الدول المجاورة الأخرى.

ويمثل «مركز تميز المدن الذكية» من «هواوي» منصة معرفية للعاملين في القطاع، إذ يمكنهم من تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالمدن الذكية وكافة مستجداتها وتطوراتها من منظور صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، والتي ستلعب دورا حيويا في تحسين نوعية حياة المقيمين في المنطقة، حيث تمتلك «هواوي» خبرات مميزة تتيح لها دعم تنفيذ مبادرات المدن الذكية في الشرق الأوسط بشكل أكثر استدامة وذلك بفضل التزامها بنهج البحث والتطوير في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والمجموعة المتكاملة من حلولها التقنية المبتكرة، وخبرتها الواسعة في تطوير الشبكات المتنقلة ذات النطاق العريض في المنطقة التي تعتبر حجر الأساس في المدن الذكية.

شعار شركة هواوي

ويأتي طرح البحث في أعقاب تقرير آخر أصدرته (آي دي سي) حول إنفاق الحكومات في الشرق الأوسط وإفريقيا، والمرشح ليبلوغ 8.27 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 11.4 بالمائة، في الوقت الذي تعزز فيه مزيد من الحكومات الإقليمية خدماتها الحكومية عبر الأجهزة المتنقلة وخدماتها الإلكترونية والشبكات المتنقلة ذات النطاق العريض. وقد اتسعت شبكات الجيل الثالث لتشمل معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة أسواق دول الخليج العربية، فيما تنتشر شبكات الجيل الرابع بتقنية التطور طويل الأمد 4G LTE على نطاق أوسع. ونظرا للتطور الكبير الذي تشهده الشبكات، فإن على مبادرات المدن الذكية في المنطقة مواكبتها بالمزيد من التقنيات الجديدة، وأن تكون على استعداد لزيادة سعة الشبكة وقدرتها على الأداء من أجل استيعاب الزيادة الهائلة في حجم البيانات فيما تنتشر ثقافة التواصل في أي وقت وأي مكان، والتي تتحقق بفضل الشبكات المتنقلة ذات النطاق العريض. وفي تعليقه على الأمر قال سفدير ناظر، نائب الرئيس الإقليمي لحلول المدن الذكية وإنترنت الأشياء لدى هواوي الشرق الأوسط: «تزامنا مع الاهتمام المتزايد بتطوير مبادرات المدن الذكية في المنطقة، سعينا إلى إقامة مركز تميز المدن الذكية لمساعدة بفرض رفد جهود القطاعين العام والخاص ومشغلي الاتصالات في تحقيق طموحاتهم على مستوى الوصول لمستقبل من التواصل المستدام والخدمات الأكثر ذكاء. ولا شك أن عالمنا يشهد اليوم طفرة عمرانية ضخمة تستحضر معها العديد من التحديات التي يتعين على تلك المدن مواجهتها وحلها - بدءاً من ارتفاع استهلاك الطاقة وحتى البنية التحتية للمواصلات والأمن، مما يعني أن مدن المستقبل في الشرق الأوسط بحاجة للتعامل مع الآثار الجانبية للتوسع العمراني، بشكل يمكنها من تحقيق تحول إيجابي في نظرة المواطنين الأفراد والشركات إلى عالمهم.» يذكر أن «هواوي» شاركت في العديد من مبادرات المدن الذكية على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتلك هي المرة الأولى التي تجمع فيها شركة واحدة كل تلك الخبرة للتركيز على مساعدة الحكومات ومشغلي خدمات الاتصالات في ترجمة خططهم واستراتيجياتهم المتعلقة بالمدن الذكية، حيث تؤمن «هواوي» بأن شبكات الاتصالات المتنقلة ذات النطاق العريض هي أساس المدينة الذكية، والتي يجب أن تكون موجهة نحو المستقبل وتتمتع بمرونة كافية لاحتضان التقنيات الناشئة.

ويؤكد التقرير بأن شبكات الاتصالات ستحتاج إلى التوسع بمزيد من أوجه التطوير لتتمكن من مواكبة الطلب المستقبلي على الخدمات والزيادة الكبيرة في حجم تدفق البيانات، مما ينعكس على البنية التحتية لتلك الشبكات. ويرى التقرير أن العديد من القطاعات في المدن

بدأت بالفعل بتحديث شبكاتها كتلك الخاصة بالمواصلات وإدارة الطاقة والخدمات الحكومية والسلامة العامة والتعليم والرعاية الصحية، فيما بدأت بقطف ثمار التواصل عبر الأجهزة المتنقلة.

وقال باول بلاك، مدير خدمات الاتصالات للشرق الأوسط وإفريقيا وتركيا لدى «آي دي سي»: «ساهم التطور السريع الذي شهدته تقنيات الأجهزة المتنقلة في تسليط الضوء على البنية التحتية للشبكات المتنقلة ودورها في توفير الخدمات للمدن الذكية. فأساس تلك المدن المتواصلة قائم على توفر مستوى رفيع من التواصل يستخدم لنقل البيانات والمحتوى والتطبيقات والخدمات بين الموظفين الحكوميين والمواطنين والسياسيين والأكاديميين والشركات. وفيما يمكن لكل مدينة أن تصبح أكثر ذكاء، فإن وضع الاستراتيجية المناسبة لشبكات الاتصالات المتنقلة ذات النطاق العريض أمر جوهري لدعم مبادرات المدن الذكية المستدامة بحق». وأشار التقرير إلى عدد من مبادرات المدن الذكية في كل من الإمارات والسعودية وقطر معتبرا إياها أمثلة نموذجية، ومن ذلك مبادرة رؤية الإمارات للعام 2021، والتي تحقق تطور دبي عبر مبادرة للمدن الذكية تقوم على ستة أسس، ومفهوم المدن الذكية في المملكة العربية السعودية، والذي يتماشى مع أهداف الرؤية الاقتصادية للعام 2024، ومشروع مدينة لوسيل الذكية في قطر، والذي يتماشى مع رؤية الدولة الوطنية للعام 2030.

لتحسين كفاءة استخدام الغاز

«جنرال إلكتريك» تزود محطة «بن قاسم 2 لتوليد الكهرباء» بباكستان بتقنية AGP

أعلنت شركة "جنرال إلكتريك"، المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز (NYSE: GE)، عن إبرامها اتفاقية تعاون مع شركة الكهرباء الباكستانية "كيه إلكتريك" لتزويد محطة "بن قاسم 2 لتوليد الكهرباء" بتقنيات AGP عالية الأداء لتحسين كفاءة استخدام الغاز في توليد الكهرباء بواسطة توربينات 9E الغازية الموجودة في المحطة.

وبموجب شراكة مثمرة تمتد لأكثر من 25 عاما، قامت "جنرال إلكتريك" بتزويد شركة "كيه إلكتريك" - المعروفة سابقا باسم "كراتشي إلكتريك المحدودة لتزويد الكهرباء" - بمجموعة واسعة من التقنيات المتقدمة لتوليد الكهرباء بما فيها توربينات 9E الغازية، والتوربينات العاملة بتقنية "aeroderivative"، ومحركات "جنباتشر" الغازية التي تتيح مرونة في استهلاك الوقود ومستويات عالية من الكفاءة. كما أبرمت "جنرال إلكتريك" اتفاقية خدمات طويلة الأمد مع "كيه إلكتريك" لتزويد الأخيرة بتوربينات LM6000، فضلا عن اتفاقية أخرى لتوفير المواد في المواقع المتضمنة لمحركات "جنباتشر".

ووفقا للاتفاقية الجديدة، ستقوم "جنرال إلكتريك" بتركيب تقنيات AGP المخصصة لتعزيز كفاءة استخدام الغاز في 3 توربينات غازية من نوع 9E مما سيسهم في رفع إنتاجية التوربينات بنسبة 3.4%، وكذلك زيادة كفاءة الوقود بنسبة 1.7%. كما قامت "كيه إلكتريك" بتمديد اتفاقية الخدمات التعاقدية مع "جنرال إلكتريك" لتقديم الدعم للمعدات حتى عام 2028. ومن المقرر استكمال عمليات الترقية في النصف الأول من عام 2015، وهو ما يساعد المحطة الكهربائية على توليد حوالي 15 ميجاواط إضافية بما يكفي لتزويد 15 ألف منزل بالكهرباء.

وبهذه المناسبة، قال محمد محيسن، الرئيس التنفيذي لمبيعات منتجات وخدمات توليد الطاقة في شركة "جنرال إلكتريك للطاقة والمياه" بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: "نحن فخورون بشراكتنا مع "كيه إلكتريك" لتوفير أحدث تقنياتنا وحلولنا المتقدمة في باكستان. وتمتاز تقنية AGP لتحسين كفاءة استخدام الغاز بدمجها السلس لأحدث الابتكارات في مجال المعدات والبرمجيات المتقدمة وتحليلات البيانات بهدف تمكين عملائنا من تحقيق أعلى مستويات الأداء لأصولهم. ونحن بدورنا ملتزمون بتنفيذ الترقيات الجديدة في المحطة سعيا منا لتعزيز إمكانات "كيه إلكتريك" وتحقيق إنجازات جديدة على صعيد توليد الكهرباء".

بدوره، قال تاير حسين، الرئيس التنفيذي لشركة "كيه إلكتريك": "تتمحور أولويتنا الرئيسية حول تعزيز الكفاءة التشغيلية في "محطة بن قاسم 2 لتوليد الكهرباء" التي أرست معيارا قياسيا على مستوى المنطقة من حيث الكفاءة الحرارية. وتعتبر "جنرال إلكتريك" شريكنا الموثوق على المدى الطويل، فهي تزودنا بأحدث منتجاتها وتقنياتها المتقدمة. وسيشكل استخدام تقنية AGP نقلة نوعية وكمية في المحطة، حيث سيساعد على تزويد شبكتنا المحلية بكميات إضافية من الكهرباء، وتعزيز استفادتنا من الموارد بكفاءة عالية. وتنسجم هذه التدابير مع هدفنا طويل الأمد لتلبية الطلب المتنامي على الكهرباء في باكستان".

وتعد "جنرال إلكتريك" شريكا طويل الأمد لباكستان في مجال تلبية الطلب المتنامي على الكهرباء. وفي ستينيات القرن الماضي، كانت "جنرال إلكتريك" من أوائل الشركات التي قامت بتركيب التوربينات البخارية والغازية في باكستان. وتسهم تقنيات الشركة اليوم في توليد أكثر من 25% من احتياجات الكهرباء في باكستان، وهي تواصل لعب دور حيوي في تطوير مشاريع الطاقة والبنية التحتية الرئيسية في البلاد من خلال توفير منتجاتها وتقنياتها المبتكرة في قطاعات الكهرباء، والمياه، والنفط، والغاز، والإنارة، والطيران، والنقل، والرعاية الصحية، وإدارة الطاقة.

الأردن والاتحاد الأوروبي يوقعان اتفاقيات مساعدات بقيمة 440 مليون يورو

جانب من توقيع الاتفاقية

أعلنت المملكة الأردنية توقيعها مذكرة تفاهم واتفاقيتين مع الاتحاد الأوروبي تحصل بموجبها على منح ومساعدات تصل قيمتها الى نحو 440 مليون يورو خلال الفترة بين عامي 2014 و2017.

وقالت رئاسة الوزراء الأردنية في بيان ان الحكومة وقعت مع الاتحاد الأوروبي بحضور رئيس الوزراء عبدالله النسور مذكرة تفاهم تتعلق بمساعدات تقدمها الكتلة الأوروبية للمملكة خلال الفترة بين عامي 2014 و2017 وتتراوح قيمتها بين 312 مليون يورو و382 مليون يورو وتتحدد القيمة وفق المشروعات التي يتفق الطرفان على تنفيذها.

وأضاف البيان ان الطرفين وقعا كذلك اتفاقيتي منحتين بقيمة 5ر59 مليون يورو الأولى قيمتها 5ر47 مليون يورو مخصصة لبرنامج دعم الإصلاحات المالية والإدارية العامة والثانية بقيمة 12 مليون يورو لبرنامج دعم تنفيذ خطة العمل الأردنية - الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار الأوروبية.

وأشار الى ان مذكرة التفاهم والاتفاقيتين وقعها نيابة عن الحكومة الأردنية وزير المياه والري وزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة حازم الناصر في حين وقعها عن الاتحاد الأوروبي مفوض شؤون التوسعة وسياسات الجوار ستيفان فولي بحضور سفيرة بعثة الاتحاد الأوروبي في عمان وعدد من المسؤولين من الجانبين.

ومن جانبه قال النسور لدى اجتماعه بالمفوض الأوروبي فولي ان بلاده تمتلك «رؤية واضحة مكنتها من المضي قدما في تعزيز الديمقراطية والمحافظة على الأمن والاستقرار في ظل اقليم مضطرب».

وقدم النسور خلال اللقاء عرضا للتحديات التي تواجه بلاده نتيجة استقبالها موجات للجوء مؤكدا ان «اللجوء اصبح يشكل عبئا على موارد الاردن الشحيحة اصلا».

ومن جهته ابدى فولي تفهم الاتحاد الأوروبي للتحديات والصعوبات المالية والاقتصادية التي يواجهها الاردن خاصة في ضوء تدفق عدد كبير من اللاجئين السوريين والاعباء التي شكلتها على المجتمعات المستضيفة مؤكدا ان الكتلة الاوروبية لن تتوانى عن تقديم كل ما من شأنه التخفيف من آثار ذلك على المملكة.

ارتفاع واردات الصين من النفط الخام بنسبة 7.4 في المئة

أعلنت الصين عن ارتفاع وارداتها من النفط الخام خلال شهر سبتمبر الماضي بنسبة 7ر4 بالمئة على اساس سنوي لتصل الى 58ر27 مليون طن اي 74ر6 برميل يوميا. واظهرت بيانات صادرة عن الادارة العامة للجمارك الصينية ان الواردات الصينية نمت خلال سبتمبر الماضي بنسبة 5ر9 بالمئة عما كانت عليه في اغسطس الماضي لتبلغ 19ر25 مليون طن اي 96ر5 برميل يوميا.

واضافت ان واردات الصين من النفط الخام خلال الفترة من يناير الى سبتمبر زادت بنسبة 3ر8 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل الى 14ر6 مليون برميل يوميا.

ووفقا لتقديرات ادارة معلومات الطاقة الامريكية ان الصين حققت حوالي ثلث نمو الطلب العالمي من النفط خلال عام 2013.

وتوقعت ان تتجاوز الصين على الارجح الولايات المتحدة الامريكية في صافي الواردات النفطية على اساس سنوي خلال عام 2014 في ظل ازدياد انتاج الولايات المتحدة من النفط وارتفاع الطلب الصيني على النفط بنفس الوقت.

ويعتمد نمو الطلب الصيني على النفط على عدة عوامل منها نمو الاقتصاد المحلي والتبادل التجاري وتوليد الطاقة والتغيرات في مجال النقل وقدرات التكرير.

«مانيج إنجن» تستعرض أدواتها المبتكرة لإعداد التقارير بالتوافق مع معايير PCI DSS 3.0

مانيج إنجن تستعرض قدراتها خلال مؤتمر جيتكس

أعلنت «مانيج إنجن»، الشركة المتخصصة في إدارة تقنية المعلومات، عن إضافة معيار إعداد تقارير الامتثال PCI DSS 3.0 إلى برنامجها المتخصص بمعلومات الأمن وإدارة الأحداث EventLog Analyzer، وذلك خلال مؤتمر جيتكس 2014، وبهذا يصبح مستخدمو البرنامج جاهزين لتلبية متطلبات حماية بطاقات الدفع وفقا لمتطلبات PCI DSS 3.0 المحددة في البندين 10 و 11.5، يمكن تحميل المواصفات الخاصة حول معيار PCI DSS 3.0 عبر الرابط http://ow.ly/CacfK.

تستعرض مانيج إنجن برنامجها EventLog Analyzer مع معيار إعداد تقارير الامتثال الجديد PCI DSS 3.0 في جناحها رقم A7-10 في معرض جيتكس، والذي يقام بين 12 - 16 أكتوبر في مركز دبي التجاري العالمي.

يذكر أن تفعيل معيار PCI DSS 3.0 بدأ في 1 يناير 2014، لتضع 12 متطلبا أمنيا تعنى بحماية بيانات بطاقات الدفع، وعلى جميع الشركات التي تقبل أو تخزن أو تعالج أو تنقل بيانات بطاقات العملاء، الالتزام تماما بجميع تلك المتطلبات بحلول 1 يناير 2015، أما الشركات التي لا تمتثل لمتطلبات PCI DSS 3.0 فإنها ستواجه عقوبات تتراوح من الغرامات المالية الضخمة إلى سحب رخصها الخاصة بتعاملات بطاقات الدفع. وأهم من ذلك هو الضرر الذي سيلحق بسمعة الشركة وعلامتها التجارية في حال حدوث اختراق للبيانات الخاصة ببطاقات عملائها.

وتعليقا على الأمر قال شتيل كوماران، مدير المنتجات لدى مانيج إنجن: «أصبح الامتثال لمعايير PCI DSS 3.0 عنصرا أمنيا أساسيا في القطاع، فحوادث اختراق بيانات بطاقات الدفع التي شهدتها كبرى مؤسسات تجارة التجزئة مؤخرا، من أمثال تارغت وهوم ديبو، أكدت حاجة المؤسسات في مختلف القطاعات إلى تأمين بيانات بطاقات الدفع الخاصة بالعملاء وحمايتها من التهديدات.»

تلبية متطلبات معيار PCI DSS 3.0 من البندين 10 و 11.5 في برنامج EventLog Analyzer

تعتبر البنود 10 و 11.5 من متطلبات PCI DSS 3.0 هي الأكثر صعوبة في تحقيقها لتأمين وحماية بيانات بطاقات الدفع الخاصة بالعملاء من التهديدات، فالمتطلب رقم 10 من PCI DSS 3.0 يدفع الشركات إلى الحصول على معلومات الاستقصاء الأمنية لمعرفة «من، ماذا، أين، ومتى» عند دخول المستخدم إلى موارد الشبكات واطلاعه على بيانات حامل البطاقة، بينما يركز المتطلب رقم 11.5 من المعيار على حماية الملفات الحرجة من دخول أطراف غير مصرّح لهم بالاطلاع عليها.

• أدوات إعداد التقارير والمتطلب 10 - يلبي برنامج EventLog Analyzer بسهولة المتطلب رقم 10 من PCI DSS 3.0، وذلك بإضافة أداة إعداد التقارير الإبداعية التي تسمح بتحليل كامل لسجل المستخدم لتحديد هوية الشخص الذي يسجل الدخول إلى نظامه، وموعد تسجيل الدخول والأنشطة التي تجري عبر النظام.

• مراقبة تكامل الملفات والمتطلب 11.5 - تلبي ميزة مراقبة تكامل الملفات وإعداد التقارير الخاصة بها في برنامج EventLog Analyzer المتطلب 11.5 من معايير PCI DSS 3.0.